ISSN: 2437-0525 / EISSN: 2602-5078

JBAES: مجلد (07)، عدد (01)،2021، ص: 417-440

مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية

موقع المجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/313/

التمكين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة تحديات الاستدامة –دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2010-2019

Empowerment of Small and Medium Enterprises to Face the Challenges of Sustainability - A Case Study of Algeria from 2010 to 2019

نصرالدين بوعمامة، NASREDDINE BOUAMAMA، * bouamama.nasreddine@univ-alger3.dz

أستاذ محاضر ب، مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر03(الجزائر)

تاريخ الإرسال: 2021/03/01 **تاريخ القبول:** 2021/04/18 **تاريخ النشر:** 2021/06/07

ملخص

تناقش هذه الدراسة أهمية التمكين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة تحديات الاستدامة، انطلاقا من إشكالية تتمثل في: هل تكفي الجهود المبذولة للتمكين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الحد الذي يفي لمواجهة تحديات الاستدامة؟

ولقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي، باعتباره مناسبا لمعالجة الإشكالية المطروحة. حيث تم عرض أهم آليات الدعم والتمكين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع محاولة إسقاط أثر هذه الجهود على ديمغرافية (م ص م)، وصولا إلى أهم المتطلبات لمواجهة تحديات الاستدامة. وقد خلصت الدراسة إلى أن التحديات التي تواجهها (م ص م) تفرض بذل المزيد من التمكين لهذا القطاع الواعد، خاصة في ظل التوجه نحو المقاربة المقاولاتية.

الكلمات المفتاحية

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ديمغرافية المؤسسات، تحديات الاستدامة.

تصنيف JEL: Q01 ؛ Q56 ؛ J01 ؛ L25

Abstract

This study discusses the importance of empowering (SMEs) to face sustainability challenges, based on to what extent are the efforts made to empower (SMEs) sufficient to meet the challenges of sustainability.

The descriptive approach has been used, as appropriate to address the problem at hand. Where the most important support and empowerment mechanisms for small and medium enterprises were presented with an attempt to project the impact of these efforts on the demographics of (SMEs), leading to the most important requirements to meet the challenges of sustainability.

The study concluded that the challenges facing (SMEs) require further empowerment of this promising sector, especially in light of the orientation towards the entrepreneurial approach.

Keywords

(SMEs) ; demographics of (SMEs) ; sustainability challenges

JEL Classification Codes : Q01 ; Q56 ; J01 ; L25

* البريد الالكتروني للباحث المرسِل: bouamama.nasreddine@univ-alger3.dz

I. مقدمة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (م ص م) عاملا محوريا في تحقيق التنمية الاقتصادية لما تتصف به من مزايا في مجالات المهارات التنظيمية والقدرة على الإبداع والابتكار والتعرف على أحوال السوق والقدرة على تلبية حاجيات المستهلكين، ولا غَرْوَ أن تشكّل (م ص م) محور اهتمام السياسات الاقتصادية المنتهجة في دول العالم؛ باعتبارها حلا لمشكلة البطالة وأداة لثمين الناتج الوطني ومصدرا للابتكار والتقدم التكنولوجي، مما يسهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدول.

ولقد زاد الاهتمام بقطاع (م ص م) نظرا لوزنها المعتبر في توفير مناصب الشغل ومساهمتها الفاعلة في الناتج المحلي الخام، ففي دول الاتحاد الأوروبي (28) ساهمت (م ص م) بنسبة 67% في توفير مناصب الشغل خارج القطاع المالي؛ بمدى بين 63% في المملكة المتحدة كحد أدنى و83% في اليونان كحد أقصى. كما تساهم (م ص م) في دول الاتحاد الأوروبي بنسبة 57% من القيمة المضافة؛ بمدى بين 52% في إيرلندا كحد أدنى و87% في مالطا كحد أقصى، وذلك بين سنتي 2016 و2017. (European commission, November 2017)

وبالنسبة للجزائر، فقد راهنت، منذ منتصف تسعينيات القرن العشرين، في ظل مقاربة اجتماعية، على قطاع (م ص م) كوسيلة لتحقيق التنمية والتخفيف من التبعية للمحروقات، في إطار التوجه التنموي الوطني الهادف إلى تطوير أنشطة اقتصادية إلى جانب قطاع المحروقات. لذلك سعت إلى توفير مناخ تنظيمي وتشريعي يكفل نمو وتطور هذا النوع من المؤسسات.

1. إشكالية الدراسة:

بادرت الجزائر باتخاذ مجموعة من الإصلاحات والتحولات دعما وترقية لهذا القطاع الواعد في مجالات عديدة، كالدعم والمرافقة، التأهيل، سن القوانين والتشريعات، وعقد الاتفاقيات الدولية... وتسعى هذه الدراسة إلى محاولة الإجابة على الإشكالية التالية: هل تكفي الجهود المبذولة للتمكين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الحد الذي يَفِي لمواجهة تحديات الاستدامة؟

ويندرج ضمن هذه الإشكالية عدد من الأسئلة الفرعية، تتمثل في:

- ما هي أهم آليات الدعم والتمكين التي تم توفيرها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- هل ترقى النتائج المحققة على مستوى إنشاء وإنماء وديمومة (م ص م) إلى مستوى الطموحات والدعم الممنوح لهذه المؤسسات؟
- ما هي المتطلبات اللازم توفيرها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة تحديات الاستدامة؟

2. فرضية الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من فرضية أساسية تمثل إجابة مسبقة عن الإشكالية، قد تعضُدها نتائج الدراسة وقد تَنقضُها، وتتمثل في: يعتبر التمكين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حلقة مهمة لربط سلسلة الإنشاء والإنماء والديمومة لغرض استدامة هذه المؤسسات. ولأغراض الاختبار تمت تجزئة هذه الفرضية إلى مجموعة من الفرضيات:

- اتخذت الجزائر مجموعة من التدابير تكفي لدعم وتمكين (م ص م)، شملت الجوانب القانونية والمؤسساتية.
- تكبح عمليات شطب (م ص م) الطموحات المعقودة والدعم الممنوح لهذه المؤسسات.

- إن وصول (م ص م) إلى مُـنْـــَية الاستدامة ينبع من دافع داخلي في الرغبة في البقاء والاستمرارية.

3. المنهج المتبع:

من اجلاختبار صحة الفرضيات من عدمها بغرض الإجابة على أسئلة الدراسة استُـعين بالمنهج الوصفي، لكونه مناسبا لمعالجة إشكالية الدراسة، حيث تم حصر أهم آليات الدعم والتمكين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع محاولة إسقاط أثر تلك الآليات على واقع (م ص م) من خلال تتبع ديمغرافيتها خلال الفترة 2010-2019، لننتقل إلى أهم متطلبات استدامة (م ص م).وقد اعتُـمد على عدة مصادر بحثية شملت مقالات في مجلات علمية وتقارير صادرة عن هيئات رسمية وغير رسمية، فضلا عن النشرات الإحصائية الصادرة عن الوزارات المتعاقبة على قطاع (م ص م).

II.الدراسات السابقة:

تم الاعتماد على عدد من الدراسات السابقة، أهمها:

1. (François Labelle, Martine Spence, & Jean-Marie Courr, 2016)

عالجت هذه الدراسة كيفية تصنيف (م ص م) على أساس ممارسات الاستدامة، استنادا إلى المقاييس التي تأخذ في الاعتبار مدى استخدام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للممارسات المستدامة في عملياتها ومستوى توجهها الريادي، من خلال دراسة وضعيات 800 (م ص م) في كيبيك (Quebec) وفرنسا. والهدف الأساسي لهذه الدراسة هو محاولة لفت الانتباه إلى ضرورة ممارسة أنشطة الاستدامة. وخلصت إلى أن لبوصلة الاستدامة آثار عملية، حيث يمكن استخدامها كأداة مرجعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الراغبة في فهم ملف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والممارسات الأساسية التي يمكن أن تعززها، كما يمكن أن تساعد أيضا صانعي السياسات العامة على تعديل استجاباتهم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الاعتراف بعدم تجانسها واحتياجاتهم وتوقعاتهم الخاصة.

2. (Mauricio Quintero-Angel, Opportunities and challenges for Sustainable Business and Strategic Planning in Small and Medium Enterprises (SMEs), 2018)

تناولت هذه الدراسة إشكالية الفرص والتحديات للتخطيط الاستراتيجي للأعمال المستدامة في (م ص م)، وخلصت إلى أنه من المهم لهذه المؤسسات تضمين مفهوم الاستدامة في عملياتها، وهو أمر صعب نظرا للطريقة غير الرسمية التي تدير بها أنشطتها وعملياتها. كما أن هناك نموذجين يحكمان مفهوم الاستدامة وضعف الاستدامة والاستدامة القوية. حيث عند تعارض كلا المفهومين تتجه المؤسسات عادة نحو ضعف الاستدامة، لأنها تهتم بالنمو الاقتصادي أكثر من اهتمامها بالبيئة.

3. (MSB Jayasundara, The Nature of Sustainability Challenge in Small and Medium Enterprises and its Management. 2019)

حاولت هذه الدراسة تحديد طبيعة تحديات الاستدامة في (م ص م) وكيفية إدارتها، وخلصت إلى أنه من الضروري فهم طبيعة التحديات التي تفرضها البيئة المتغيرة على استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتشمل التحديات التي تواجه الاستدامة: القدرة على التعامل مع التغيير الاقتصادي والاجتماعي، والمشاركة في ممارسات الأعمال المسؤولة والأخلاقية، والاستخدام الفعال للموارد الطبيعية وحماية البيئة، وتقديم منتجات وخدمات عالية الجودة، وتطوير المقاييس.

4. (Mihai, 2019) Adriana Burlea-Schiopoiu & Laurentiu Stelian Mihai, (2019). An Integrated Framework on the Sustainability of SMEs.

حاولت هذه الدراسة التحقيق في العلاقة بين الميزانية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والابتكار والتدريب، والتي تعرف بأنها عوامل مستدامة، من جهة، والنتائج المالية لهذه المؤسسات من جهة أخرى، تطبيقا على عينة من 200 (م ص م) في رومانيا.

أثبتت النتائج أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكنها استخدام التدريب والابتكار لتحسين تأثير المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات على استدامتها مع التركيز على المؤشرات المالية الإيجابية. كما أثبتت النتائج أن المسؤولية الاجتماعية للشركات والابتكار والتدريب (كعوامل مستدامة)ترتبط ارتباطًا وثيقًا وإيجابيًا بالمؤشرات التالية: الربح، الربح لكل موظف، وإجمالي الإنفاق، وترتبط ارتباطا سلبيًا بنسبة الدين.

تعتبر الدراسات السابقة، والتي تم الاعتماد عليها، ذات أهمية في تحديد مختلف المفاهيم المرتبطة باستدامة (م ص م) وتحليل أبعادها، بالتطبيق على عدد من (م ص م) في دول ومقاطعات مثل رومانيا، كيبيك، وفرنسا، وتؤكد على أهمية ممارسة أنشطة الاستدامة. وإن دراستنا هذه تختلف عن تلك الدراسات بكونها تتناول أهم آليات الدعم والتمكين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع محاولة إسقاط أثر تلك الآليات على واقع (م ص م) من خلال تتبع ديمغرافيتها خلال الفترة 2010-2019، لننتقل إلى أهم متطلبات استدامة (م ص م) لتحقيق الربط بين عمليات الإنشاء والإنماء والديمومة.

III.الطريقة والإجراءات:

ستتم معالجة إشكالية البحث من خلال ثلاثة نقاط أساسية، كما يلي.

1. آليات الدعم والتمكين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بادرت الجزائر باتخاذ مجموعة من الإصلاحات والتحولات دعما وترقية لهذا القطاع الواعد في مجالات عديدة، كالدعم والمرافقة، التأهيل، سن القوانين والتشريعات، وعقد الاتفاقيات الدولية...

أ. **الجانب القانوني:** سعت الجزائر إلى وضع إطار قانوني يضمن دعم وتمكين (م ص م)، فقامت بإنشاء وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 1991، وعززت ذلك بمجموعة من القوانين والتشريعات، فخلال الفترة من 15 ديسمبر 2001 إلى 06 يونيو 2004 تم إصدار أكثر من 39 قانون ومرسوم رئاسي ومرسوم تنفيذي لتنظيم قطاع (م ص م).

يعد القانون 01-18 المتضمن القانون التوجيهي لترقية (م ص م) أول قانون محدد للإطار التشريعي والتنظيمي يعطي تعريفا رسميا ويحدد آليات دعم وترقية (م ص م) في الجزائر. (ج ج د ش، 2001) وقد تم إلغاء هذا القانون عند نشر النصوص التنظيمية المتخذة لتطبيق القانون 17-02 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير (م ص م)، والذي يهدف إلى تعريف (م ص م) وتحديد تدابير الدعم والآليات المخصصة فيما يتعلق بالإنشاء والإنماء والديمومة. ويهدف هذا القانون عموما إلى: (ج ج د ش، A 2017)

- بعث النمو الاقتصادي،
- تحسين بيئة (م ص م)،
- تشجيع إنشاء (م ص م)، لاسيما المبتكرة منها، والحفاظ على ديمومتها،
- تحسين تنافسية (م ص م) وقدراتها في مجال التصدير،
- ترقية ثقافة المقاولة،
- تحسين معدل الاندماج الوطني وترقية المناولة.

جدول رقم (01): تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

صنف المشروع	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	مجموع الحصيلة السنوية
مشروع صغير جدا	من 01 إلى 09	أقل من 40 مليون دج	لا تتجاوز 20 مليون دج
مشروع صغير	من 10 إلى 49	لا يتجاوز 400 مليون دج	لا تتجاوز 200 مليون دج
مشروع متوسط	من 50 إلى 250	ما بين 400 مليون إلى 04 مليار دج	ما بين 200 مليون إلى 01 مليار دج

المصدر: (ج ج د ش، 2017 A)

مع الإشارة إلى أنه في حال صنف مشروع في فئة معينة بمعيار عدد عماله، وفي فئة أخرى طبقا لرقم أعماله أو مجموع حصيلته، تعطى الأولوية لمعيار رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة لتصنيفه. ومن الواضح التباين في آراء الباحثين الإنمائيين ومقرري السياسات فيما يتعلق بتحديد معالم وأشكال (م ص م) _ رغم الاتفاق على أهميتها في عملية التنمية.

ب. **الجانب المؤسساتي:** أنشأت الجزائر العديد من الهياكل والهيئات بهدف تحديد تدابير دعم (م ص م) والآليات المخصصة فيما يتعلق بالإنشاء والإنماء والديمومة.

- هيئات الدعم التابعة للوزارة الوصية: أنشأت الجزائر اعتبارا من سنة 1991 وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثم تحولت إلى وزارة (م ص م) اعتبارا من سنة 1994. ثم تغيرت تسمية الوزارة بموجب المرسوم التنفيذي 03-83 المؤرخ في 26/ 02/ 2003 وأصبحت تسمى وزارة (م ص م) والصناعات التقليدية، ولم تدم هذه التسمية حيث أصبحت في 2010 تسمى وزارة الصناعة و(م ص م) وترقية الاستثمار. واستقر الأمر في 2015 على إلحاق هذه الوزارة بوزارة الصناعة والمناجم، إلى غاية 28/ 12/ 2019 أين تم إنشاء كل من: وزارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة واقتصاد المعرفة، ووزارة منتدبة مكلفة بالحاضنات، ووزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الناشئة، ثم قد تم في التعديل الحكومي بتاريخ 23/ 06/ 2020 تعيين وزير منتدب لدى الوزير الأول مكلف بالمؤسسات المصغرة ووزير منتدب لدى الوزير الأول مكلف باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة.

وبهدف ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قامت الجزائر بإنشاء العديد من الهيئات المتخصصة، منها:

- المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة CNCPME: مهمته تطوير الحوار والتشاور المستمر ما بين (م ص م) والجمعيات المهنية من جهة، والجهات الرسمية من جهة ثانية، وهذا فيما يخص مسائل تطوير هذه المشاريع. (ج ج د ش، 2003 A) وتم تعويض هذا المجلس بالمجلس الوطني للتشاور من اجل تطوير (م ص م) CNCDPME. (ج ج د ش، 2017 B)

- المشاتل: هي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري مهمتها استقبال المشاريع حديثة النشأة لمدة محددة وتقديم الاستشارة والتوجيه لها في مجال المحاسبة، القانون، المالية والتجارة. وتتكون المشاتل من: (ج ج د ش، 2003 B)

- المحضنة: تمثل هيكل دعم للتكفل بأصحاب المشاريع في قطاع الخدمات،
- ورشة الربط: تمثل هيكل دعم يتكفل بأصحاب المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية،
- نزل المؤسسات: تمثل هيكل دعم للتكفل بأصحاب المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث العلمي.

- مراكز التسهيل: عبارة عن هيئات عمومية تتولى مهمة دعم ومرافقة (م ص م) في مجال الانشاء، توفير المعلومات، التوجيه والمتابعة، العمل على تقليص آجال الانشاء، والربط بين أصحاب المشاريع ومراكز البحث ومؤسسات الاستشارة وهيئات التكوين. (ج ج د ش، 2003 C)

-

- آليات الدعم وأنظمة التحفيز على الاستثمار:

- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC: وهو هيئة تابعة لوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، تأسس سنة 1994 ويتكفل بجهاز الدعم لإنشاء وتوسيع النشاطات المخصصة للشباب العاطل عن العمل والبالغ من العمر 30-50 سنة، والذين فقدوا وظائفهم لأسباب اقتصادية لشهر واحد. (CNAC, 2020)

- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ: وهي هيئة تابعة لوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، تأسست سنة 1996 وتتكفل بتشجيع ودعم والمرافقة في إنشاء المشاريع للشباب العاطل عن العمل والبالغ من العمر 19-35 سنة الذين لديهم فكرة انشاء مشروع. (ANSEJ, 2020) (تغيرت تسمية الوكالة في 2020).

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI: وتتبع لوزارة الصناعة والمناجم، تأسست سنة 2001 بهدف تطوير الاستثمار العام والخاص من خلال الامتيازات التي تعرضها للمستثمرين. (ANDI, 2020)

- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM: وهي تابعة لوزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، أنشأت سنة 2004 بغرض الادماج الاقتصادي والاجتماعي عن طريق خلق نشاطات لإنتاج سلع وخدمات للمواطنين البالغين من العمر أكثر من 18 سنة شريطة ألا يكون لديهم دخل ثابت ومنتظم. (ANGEM, 2020)

- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDPME: تأسست سنة 2005، وهي أداة الدولة في تنفيذ السياسة الوطنية لتطوير (م ص م)، وتم تعويضها في 2018 بوكالة تطوير (م ص م) وترقية الابتكار، وتتولى تنفيذ سياسة تطوير (م ص م) في مجال الإنشاء، الإنماء والديمومة بالتنسيق مع القطاعات المعنية. (ج ج د ش، 2018)

- المعهد الوطني للإنتاجية والتنمية INPED، وهو هيئة تابعة لوزارة الصناعة والمناجم، تأسس سنة 1967 وأعيد تنظيمه سنة 1998، تتمثل مهامه في: ضمان التكوين في إدارة الأعمال لإطارات ومسيري المؤسسات العمومية والخاصة، والمساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني. (INPED, 2020)

- الوكالة الوطنية للوساطة والتنظيم العقاريANIREF ، وهي تابعة لوزارة الصناعة والمناجم، تأسست سنة 2007، تتولى مهمة تسهيل الحصول على العقار الصناعي من خلال الوساطة العقارية بين المستثمرين والسلطة المانحة للامتياز، حيث تتولى تسيير محافظها العقارية. (ANIREF, 2020)

- **الهيئات المساعدة على الحصول على التمويل البنكي:** نظرا للصعوبات والمشاكل المطروحة فيما يتعلق بتمويل المشاريع الجديدة، نتيجة للضعف في الصناديق الخاصة لتقديم ضمانات للبنك من أصحاب المشاريع، قامت الدولة بإنشاء أجهزة ضمان القروض الموجهة للاستثمار، منها:

- شركات رأس المال الاستثماري: رأس المال الاستثماري هو تقنية للتمويل عن طريق امتلاك مساهمات صغيرة ومؤقتة (بين 05-07 سنوات)، ويأخذ شكل: رأس المال المخاطر لتمويل إنشاء مشروع، ورأسمال التطوير لتمويل تطوير مؤسسة. (MDIPI, 2020)

يوجد في الجزائر 06 شركات رأسمال مخاطرة، وهي فروع لبنوك عمومية، وتعتبر FINALEP (1991)، SOFINANCE (2000)، والجزائر للاستثمار (2009) من أهمها.

- صندوق الضمان المشترك على أخطار/قروض استثمار أصحاب المشاريع العاطلين البالغين سن 35-50 سنة، أنشئ سنة 1998.

- صندوق ضمان قروض (م ص م) FGAR PME: أنشئ سنة 2002، تتمثل مهمته في تسهيل حصول (م ص م) على التمويل البنكي أثناء انطلاق مشاريع خلق أو توسيع النشاط من خلال توفير ضمانات للبنوك لاستكمال الترتيبات المالية المتعلقة بالمشاريع. (FGAR, 2020)

- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة CGCIPME، أنشئ سنة 2004، يتولى المساعدة في إنشاء وتطوير (م ص م) من خلال تسهيل حصولها على القرض عن طريق ضمان تسديد القروض البنكية التي استفادت منها (م ص م).(CGCI, 2020)

- صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة FGMMC، أنشئ سنة 2004، يهدف إلى ضمان القروض المصغرة الممنوحة من قبل البنوك والمؤسسات المالية المنخرطة في الصندوق للمستفيدين الذين تلقوا إخطارا بمساعدات الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة.

- صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار قروض الاستثمار للشباب ذوي المشاريع F.CMGR/CJP، (ج ج د ش، 1998) أنشئ سنة 2004 بهدف زيادة تعزيز مراكز البنوك لمواجهة مخاطر تمويل المؤسسات المنشأة في إطار أجهزة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب. (MDIPI, 2020)

ج. **برامج الدعم والتأهيل**: دعما للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم تسطير عدد من البرامج، من أهمها برنامج الأورو -تنمية، والبرنامج الوطني لتأهيل (م ص م).

- **برنامج الانعاش الاقتصادي:** يعد وسيلة لتمكين (م ص م) من القيام بالاستثمار، وأكد على ضرورة تطبيق إصلاحات عاجلة فيما يتعلق بحماية بعض فروع النشاط، ودعم قدرات استغلال هذه المشاريع.

- **برنامج ميدا لدعم وتطوير (م ص م):** يندرج ضمن إطار التعاون الأورومتوسطي، شرع في تنفيذه في سبتمبر 2002، ساهم فيه الاتحاد الأوروبي بـ :57 مليون أورو، والحكومة الجزائرية بـ: 3,4 مليون أورو، و2,5 مليون أورو مساهمة من المشاريع المستفيدة من هذا البرنامج، ويهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة من خلال تقديم الاستشارة والتكوين.

- **البرنامج الوطني لتأهيل (م ص م):** يندرج في إطار القانون التوجيهي المتضمن ترقية (م ص م) لتأهيل هذه المشاريع من اجل تطوير تنافسيتها وكذا ترقية المنتوج الوطني، انطلق سنة 2007 وامتد على مدار 06 سنوات، وتم تمويله من طرف صندوق تأهيل (م ص م). (ANDPME, 2020)

- **برامج التعاون الثنائي:** تركز في مجملها على تقديم المساعدة الفنية والاستشارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية والبنك الدولي، وبرامج التعاون مع الدول كألمانيا، فرنسا، إيطاليا، كندا، إسبانيا، والنمسا.

2. ديمغرافية (م ص م) في الجزائر خلال الفترة 2010- 2019

شهدت (م ص م) في الجزائر تطورات ملحوظة خلال الفترة (2010-2019)، وكان ذلك نتاجا لما تم تكريسه لخدمة هذا القطاع الحساس من آليات للدعم والتمكين، سواء من الجانب القانوني أو المؤسساتي أو برامج الدعم والتأهيل، حيث انعكست تلك الجهود في تطور ملموس في عدد (م ص م).

جدول رقم (02): تطور عدد (م ص م) في الجزائر خلال الفترة 2010- 2019

السنة	العدد في نهاية السنة	خاصة			عامة
		معنوية	طبيعية		
			مهن حرة	حرفية	
2010	618515	369319	113573	135623	557
2011	658737	391761	120095	146881	572
2012	711275	420117	130394	160764	557
2013	777259	459414	142169	175676	557
2014	851511	496989	159960	194562	542
2015	934037	537901	178994	217142	532
2016	1022231	575906	211083	235242	390
2017	1074236	609344	222570	242322	267
2018	1141602	643493	237457	260652	261
2019	1193096	671267	247275	274554	243

Source : (Ministère de l'industrie, 2011-2020)

يمكن تمثيل تطور عدد (م ص م) بيانيا كما يلي:

شكل رقم (01): تطور عدد (م ص م) في الجزائر خلال الفترة 2010- 2019

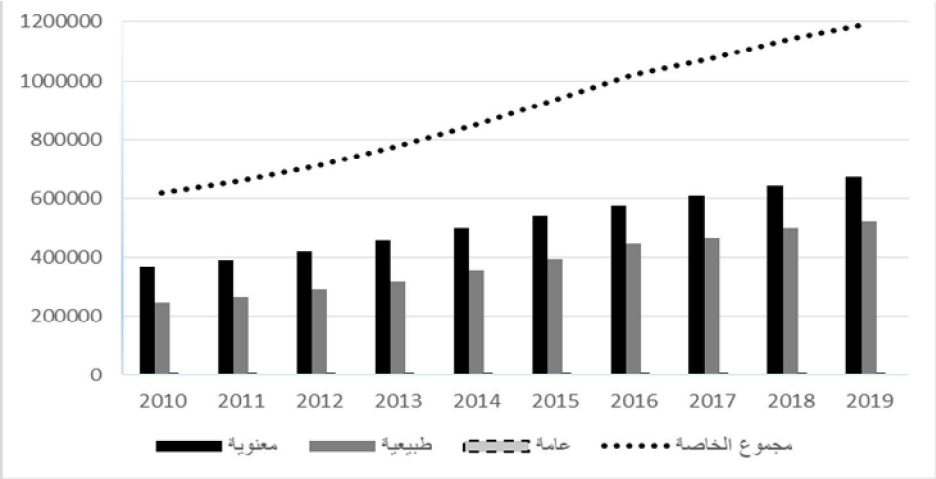

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على المعطيات في الجدول رقم (01).

يظهر جليا، من الشكل، أن تطور عدد (م ص م) الخاصة ينمو بمعدل قريب إلى الثبات خلال الفترة المدروسة. وهو ما يعني أننا إذا أردنا الوصول إلى عدد 02 مليون مؤسسة أن ننتظر إلى غاية سنة 2043 في ظل بقاء نفس الشروط الحالية.

لا تزال، رغم كل الجهود المبذولة، حركية إنشاء (م ص م) ضعيفة في الجزائر، حيث تم، خلال الفترة 2010-2019، في المتوسط السنوي إنشاء 57482 مؤسسة خاصة.

يمكن تقدير معادلة الانحدار للوغاريتم النيبيري لعدد (م ص م) الخاصة (Y) بدلالة الزمن (t)، وهي من الشكل: $LnY = a + b_1t + \varepsilon$، فنجد: $LnY=13,259+0,0772\times t$

ومن معادلة الانحدار نجد أن $\frac{dLnY}{dt}$ يمثل معدل نمو (م ص م) ويساوي 07,72%، أي أن عدد (م ص م) الخاصة ازداد خلال الفترة المدروسة بمتوسط سنوي يقدر بـ: 07,72%

إن تتبع مسار ديمغرافية (م ص م) في الجزائر يكشف عن إشكالية أساسية تتمثل في ضعف حركية الإنشاء، إذ تبقى دون المأمول،[1] مع ارتفاع في نسبة الشطب. مع الإشارة إلى أنه سيتم التركيز على (م ص م) الخاصة فقط دون العامة منها؛ نظرا لقلة عدد هذه الأخيرة.

1. حركية (م ص م) المعنوية

تتمثل (م ص م) المعنوية،[2] وفقا للقانون 01-18 والقانون 17-02 والقوانين الأخرى ذات الصلة، في المؤسسات التي تنشط في قطاع: الخدمات، البناء والأشغال العمومية، الصناعات التحويلية، الفلاحة والصيد البحري، والمحروقات، الطاقة، المناجم والخدمات المتصلة.[3]

يوضح الشكل التالي تعداد (م ص م) المعنوية خلال الفترة 2010- 2019.

جدول رقم (03): تعداد (م ص م) الخاصة المعنوية حسب طبيعة النشاط خلال الفترة 2010- 2019

السنة	الفلاحة والصيد البحري	المحروقات، المناجم المتصلة	الطاقة، والخدمات	البناء والأشغال العمومية	الصناعات التحويلية	الخدمات	المجموع
2010	3806	1870		129762	61228	172653	369319
2011	4006	1956		135752	63890	186157	391761
2012	4277	2052		142222	67517	204049	420117
2013	4616	2259		150910	73037	228592	459414
2014	5038	2439		159775	78108	251629	496989
2015	5625	2639		168557	83701	277379	537901
2016	6130	2767		174848	89597	302564	575906
2017	6599	2887		179303	94930	325625	609344
2018	7068	2981		185121	99865	348458	643493
2019	7387	3064		190155	103621	367040	671267

Source : (Ministère de l'industrie, 2011-2020)

[1] في الولايات المتحدة الأمريكية انتقل عدد المؤسسات الصغيرة (Small Business) من 30,2 مليون وحدة إلى 30,7 مليون وحدة بين سنتي 2018 و2019، حيث يقارب ما تم إنشاؤه في سنة واحدة ما تم في الجزائر خلال فترة 10 سنوات. وبلغ معدل النمو السنوي 671000 وحدة جديدة خلال الفترة 2010-2019. انظر: (STATISTA, 2020).

[2] يتم تجميع البيانات عن (م ص م) المعنوية من طرف الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء CNAS.

[3] تشْغل الخدمات عدة فروع، مثل: النقل والمواصلات، التجارة، الفندقة والإطعام، خدمات للعائلات، وخدمات للمرافق الجماعية. بينما تشْغل الصناعة فروعا مثل: المناجم والمحاجر، الحديد والصلب، البلاستيك، الصناعات الغذائية، صناعة النسيج، صناعة الجلد، صناعة الخشب والورق...

يتم الحصول على عدد (م ص م) خلال السنة N من خلال جمع عددها في السنة N-1 مع عدد الوحدات المنشأة والوحدات المعاد تنشيطها مطروحا منها الوحدات المشطوبة في السنة N. فبالنسبة للفلاحة والصيد البحري خلال سنة 2010 فهي تساوي: 3642+211+17-64=3806.

وتحسب قيمة التطور الحاصل في عدد المؤسسات من خلال جمع عدد الوحدات المنشأة مع عدد الوحدات المعاد تنشيطها مطروحا منهما عدد الوحدات المشطوبة.

بعد تقدير معادلات الانحدار نجد أن معدلات النمو السنوية كانت: 07,92% بالنسبة للفلاحة والصيد البحري، 5,93% للمحروقات والطاقة والمناجم والخدمات المتصلة بها، 4,40% للبناء والأشغال العمومية، 6,21% للصناعات التحويلية، 8,75% للخدمات، ونما إجمالي المؤسسات المعنوية بمعدل 6,95% سنويا.

وتعكس هذه الأرقام سرعة نمو قطاع الخدمات نسبيا، مقارنة مع باقي القطاعات. بينما يلاحظ ضعف في نمو قطاع مؤسسات البناء والأشغال العمومية، رغم كونه في المرتبة الثانية، بعد الخدمات، من حيث عدد المؤسسات المعنوية.

- حركية الإنشاء وإعادة التنشيط في المؤسسات المعنوية

يوضح الجدول التالي حركية إنشاء وإعادة تنشيط المؤسسات المعنوية حسب قطاعات النشاط.

جدول رقم (04): عدد حالات الإنشاء وإعادة التنشيط في (م ص م) المعنوية خلال الفترة 2010- 2019

السنة	الفلاحة والصيد البحري	المحروقات، الطاقة، المناجم والخدمات المتصلة	البناء والأشغال العمومية	الصناعات التحويلية	الخدمات	المجموع
2010	228	120	10592	3472	16920	31332
2011	266	108	9502	3775	17980	31631
2012	326	115	9474	4571	21920	36406
2013	406	250	11380	6507	29003	47546
2014	479	256	11542	6128	28224	46629
2015	661	237	11103	6561	30306	48868
2016	600	160	9325	7336	32270	49691
2017	576	153	6961	6522	28658	42870
2018	575	125	8382	6417	29640	45139
2019	424	113	7272	5034	24177	37020
المجموع	4541	1637	95533	56323	259098	417132

Source: (Ministère de l'industrie, 2011-2020)

يتضح من الجدول أن قطاع الخدمات قد شغل أكبر نسبة من حيث عدد الوحدات المنشأة والمعاد تنشيطها خلال الفترة المدروسة بـ 62,11%، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بـ 22,90%، بينما شغل قطاع المحروقات، الطاقة، المناجم والخدمات المتصلة نسبة 0,39% فقط. كما يتضح أن سنة 2016 احتلت المركز الأول من حيث عدد الوحدات المنشأة، ثم سنة 2015 و2013 تواليا.

كما يلزم الانتباه إلى أن مجموع الوحدات المنشأة والمعاد تنشيطها يختلف عن القدر الذي تطورت به تلك الوحدات، حيث يجب طرح الوحدات التي تم شطبها (المتوفاة)، فبالنسبة لقطاع الفلاحة والصيد البحري، مثلا، يظهر في الجدول أن عدد الوحدات المنشأة والمعاد تنشيطها هو 4541 وحدة، بينما تطور عدد وحدات هذا القطاع فعليا بـ 3581 وحدة؛ (= 7387-3806، من الجدول رقم (02))، ويمثل الفرق هنا 4541-3581 =960 وحدة؛ وتشمل هذه الأخيرة 796 وحدة مشطوبة و164 وحدة تمثل التطور الحاصل في عدد (م ص م) في قطاع الزراعة والصيد البحري في سنة 2010).[4]

- حركية الشطب في المؤسسات المعنوية:

لقد كان للشطب أثر واضح في تقييد حركة نمو المؤسسات المعنوية، حيث تم، خلال الفترة المدروسة، شطب 91767 (م ص م) معنوية ما يمثل 22% من مجموع ما تم إنشاؤه وما أعيد تنشيطه، وهي نسبة مرتفعة.

يوضح الجدول التالي نسبة (م ص م) المعنوية المشطوبة قياسا إلى الإنشاء وإعادة التنشيط، حسب قطاعات النشاط.

جدول رقم (05): نسبة الشطب في المؤسسات الخاصة المعنوية حسب قطاعات النشاط خلال الفترة 2010-2019

البيان	الفلاحة والصيد البحري	المحروقات، الطاقة، المناجم والخدمات المتصلة	البناء والأشغال العمومية	الصناعات التحويلية	الخدمات	الإجمالي
الانشاء	4063	1423	74116	47239	218070	344911
إعادة التنشيط	478	214	21417	9084	41028	72221
الشطب	796	348	27616	11505	51502	91767
نسبة الشطب	0,1752	0,2125	0,2890	0,2042	0,1987	0,2199

Source : (Ministère de l'industrie, 2011-2020)

شهد قطاع البناء والأشغال العمومية أكبر عمليات شطب قياسا إلى ما تم إنشاؤه وما أعيد تنشيطه، إذ بلغت نسبة الشطب 28,90%، واحتلت سنة 2011 المركز الأول من حيث عدد حالات الشطب بـ 3512 مؤسسة، تلتها سنة 2010 بـ 3068 مؤسسة، ثم سنة 2016 بـ 3034 مؤسسة في قطاع البناء والأشغال العمومية.

[4] يمكن الحصول على نفس العدد؛ 3581 وحدة، من خلال جمع ما تم إنشاؤه وما أعيد تنشيطه خلال الفترة 2011- 2019 = (4063+478) مطروحا منه ما تم شطبه في نفس الفترة (732) وحدة.

يمكن توضيح حركية الإنشاء وإعادة التشيط والشطب في (م ص م) المعنوية من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (02): تطور حركية (م ص م) المعنوية خلال الفترة 2010- 2019

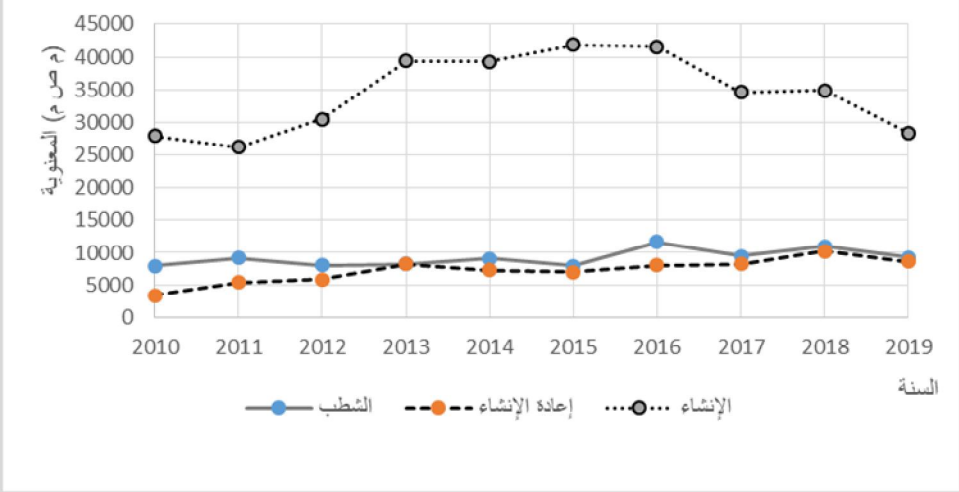

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على (Ministère de l'industrie, 2011-2020)

شغلت سنة 2016 المركز الأول من حيث عدد (م ص م) المعنوية المشطوبة، إذ بلغ عددها 11686 مؤسسة، حيث تم شطب 7085 مؤسسة تشتغل في قطاع الخدمات و3034 مؤسسة بناء وأشغال عمومية و1440 مؤسسة تشتغل في قطاع الصناعات التحويلية، تلتها سنة 2018 بـ 10990 مؤسسة. أما من حيث نسب الشطب إلى الإنشاء وإعادة الإنشاء فسجلت سنة 2011 أعلى نسبة بـ 29,05% ثم سنة 2010 بـ 25,26%، ثم سنة 2019 بـ 24,34%، وهي نسب مرتفعة.

2. حركية (م ص م) الطبيعية

تتمثل (م ص م) الطبيعية،[5] وفقا للقانون 01-18 والقانون 17-02 والقوانين الأخرى ذات الصلة، في المؤسسات التي تنشط في المهن الحرة (قطاعات: الصحة، العدالة، والاستثمار الزراعي)[6] والحرف[7] (الصناعات التقليدية).

يوضح الشكل التالي تعداد (م ص م) الطبيعية حسب طبيعة النشاط.

---

[5] يتم تجميع البيانات عن (م ص م) الطبيعية من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء CASNOS، وذلك منذ التعديل الحكومي لـ 28/ 05/ 2010 (الذي أنشأ وزارة الصناعة و(م ص م) وترقية الاستثمار)، حيث، وبعد أن كان تجميع المعطيات عن المهن الحرة من صلاحيات هذا الصندوق، أصبح نظام تجميع المعطيات المتعلق بفئة الصناعة التقليدية لتسجيل الحرفيين من صلاحيات CASNOS كذلك، بدلا من قاعدة البيانات المعتادة المتكونة من شبكة غرف الصناعة التقليدية والحرف (وقد كان عددها 31 غرفة منذ 2003، وأصبح 48 في 2009). انظر: (Ministère de l'Industrie, de la PME et de la Promotion de l'Investissement, 2013, p. 10)

[6] تشْغل المهن الحرة عدة فروع، مثل: الأطباء، الموثقين، المحامين، المحضرين القضائيين، المهندسين المعماريين، والمزارعين.

[7] يقصد بالنشاط الحرفي أي نشاط للإنتاج أو الإبداع أو التحويل أو ترميم الفن أو الصيانة أو الإصلاح أو تقديم خدمة، ويمارس في الغالب يدويا بشكل أساسي ودائم، في شكل مستقر أو متجول أو في المعارض، وذلك في مجالات: الحرف اليدوية والفنية، الإنتاج الحرفي للبضائع، والحرف الخدمية، إما بشكل فردي أو كجزء من تعاونية حرفية ومهنية أو كجزء من مؤسسة حرفية ومهنية. انظر: (Ministère de l'Industrie, de la PME et de la Promotion de l'Investissement, 2013, p. 08)

جدول رقم (06): تعداد (م ص م) الطبيعية حسب طبيعة النشاط خلال الفترة 2010 - 2019

السنة	الصحة	العدالة	الاستثمار الزراعي	الحرف	المجموع
2010	30734	11288	71551	135623	249196
2011	33302	12502	74291	146881	266976
2012	35462	13829	81103	160764	291158
2013	37145	15585	89439	175676	317845
2014	38912	17304	103744	194562	354522
2015	41018	19507	118469	217142	396136
2016	43086	23275	144722	235242	446325
2017	44508	24200	153862	242322	464892
2018	48247	25790	163420	260652	498109
2019	50710	26819	169746	274554	521829

Source : (Ministère de l'industrie, 2011-2020)

إن تعداد المؤسسات الطبيعية هو تراكمي، حيث العدد في سنة 2011 بالنسبة لقطاع الصحة، مثلا، هو مجموع العدد في 2010 مضافا إليه ما تم إنشاؤه وما أعيد تنشيطه مطروحا منه ما تم شطبه خلال سنة 2011، وهو إذا: 30734+2593-25=33302.

بعد تقدير معادلات الانحدار نجد أن إجمالي المؤسسات الطبيعية قد نما خلال الفترة المدروسة بمعدل سنوي 08,77%، كما نما قطاع الصحة بـ 05,29%، وقطاع العدالة بـ 10,20%، بينما نما قطاع الاستثمار الزراعي بـ 10,95%، في حين نما قطاع الحرف بـ 08,12%.

تزايد، خلال الفترة المدروسة، عدد المؤسسات (م ص م) الطبيعية بـ 272633 مؤسسة، حيث تضاعف عددها في كل القطاعات، عدا قطاع الصحة. وقد شهد قطاع الاستثمار الزراعي تزايدا مُطَّردا خلال سنة 2014.

- حركية الإنشاء وإعادة التنشيط في المؤسسات الطبيعية

يبين الجدول التالي حركية إنشاء وإعادة تنشيط المؤسسات الطبيعية حسب قطاعات النشاط.

جدول رقم (07): عدد حالات الإنشاء وإعادة التنشيط في (م ص م) الطبيعية خلال الفترة 2010- 2019

السنة	الصحة	العدالة	الاستثمار الزراعي	الحرف
2010	2114	1241	2540	8827
2011	2593	1223	2941	11379
2012	2188	1336	7098	13992
2013	1706	1769	8711	15043
2014	1791	1736	14679	19002
2015	2139	2225	15192	22748
2016	4482	4306	32870	31316
2017	3732	1700	15792	22883
2018	3793	1632	10290	18803
2019	3404	1535	9555	20530

Source : (Ministère de l'industrie, 2011-2020)

لقد شهد قطاع الحرف (الصناعات التقليدية) أكبر عمليات الإنشاء وإعادة التنشيط، حيث كان نصيبه 52,59% من مجموع ما تم إنشاؤه وما أعيد تنشيطه ضمن المؤسسات الطبيعية، يليه قطاع الاستثمار الزراعي ثم الصحة فالعدالة بنسب (34,10، 07,96، 5,33)% تواليا.

وقد جاءت سنة 2016 في المركز الأول من حيث عدد عمليات الإنشاء وإعادة التنشيط بنسبة 20,80%، كما وقد جاءت سنة 2017 ثانيا بـ 12,57% إلى مجموع حركية الإنشاء وإعادة التنشيط. غير أن هذه الأرقام قد تكون مضللة؛ ولا تعبر عن التطور الحقيقي لعدد المؤسسات الطبيعية، لذلك ينبغي دراسة وضعية عمليات الشطب.

- حركية الشطب في المؤسسات الطبيعية:

بلغ مجموع ما تم إنشاؤه وما أعيد تنشيطه من مؤسسات طبيعية خلال الفترة المدروسة 350836 مؤسسة، وتم خلال نفس الفترة شطب 79823 مؤسسة، أي أن نسبة الشطب قياسا إلى ما تم إنشاؤه وما أعيد تنشيطه بلغت 22,75%، شغل قطاع الحرف (الصناعات التقليدية) منها 64,25%، أي أن حوالي ثلثي المؤسسات المشطوبة كانا مؤسسات حرفية.

من خلال الجدول الموالي نلاحظ نسب الشطب في المؤسسات الطبيعية.

جدول رقم (08): نسبة الشطب في المؤسسات الخاصة الطبيعية حسب قطاعات النشاط خلال الفترة 2010- 2019

البيان	الصحة	العدالة	الاستثمار الزراعي	الحرف	المجموع
الإنشاء وإعادة التنشيط	27942	18703	119668	184523	350836
الشطب	6533	2009	19992	51289	79823
نسبة الشطب	0,2338	0,1074	0,1670	0,2779	0,2275

Source : (Ministère de l'industrie, 2011-2020)

يواصل قطاع الحرف (الصناعات التقليدية) تصدر المشهد؛ حيث يتصدر هنا عدد حالات الشطب قياسا إلى عدد حالات الإنشاء وإعادة الإنشاء بنسبة 27,79%، وجاءت سنة 2010 في المركز الأول من حيث عدد حالات الشطب في هذا القطاع بـ 14524 مؤسسة ثم سنة 2017 بـ 15803 مؤسسة.وتُبع قطاع الحرف بقطاع الصحة بنسبة شطب قدرت بـ 23,38%.

لقد كانت نسبة ما تم شطبه من مؤسسات طبيعية 22,75%، وهي نسبة قريبة لما تم شطبه من مؤسسات معنوية؛ 21,99% (الجدول رقم (05))، أي أن نسبة الشطب في مجموع المؤسسات الخاصة كانت 22,37%.

يبين الشكل التالي حركية الإنشاء وإعادة التنشيط والشطب في (م ص م) الطبيعية.

شكل رقم (03): تطور حركية (م ص م) الطبيعية خلال الفترة 2010 - 2019

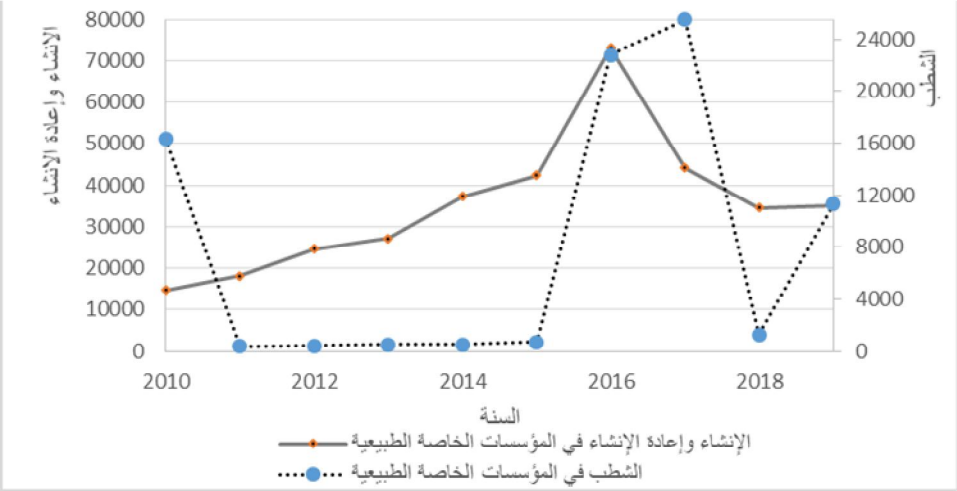

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على (Ministère de l'industrie, 2011-2020)

حصلت أعلى عمليات الشطب في المؤسسات الطبيعية سنتي 2017 و2016 بـ 25540 مؤسسة و22785 مؤسسة توالياً، أي أن (32+28,54)% من مجموع عمليات الشطب كانت في سنتين فقط.

حيث تم في سنتي 2016 و2017 شطب 4754 مؤسسة في قطاع الصحة و1313 في قطاع العدالة و13269 في قطاع الاستثمار الزراعي و29019 في قطاع الحرف، وهو ما يمثل 72,30% و65,53% و66,37% و56,57% من مجموع ما تم شطبه من مؤسسات في هذه القطاعات طول فترة الدراسة، على التوالي.

3. أسباب ضعف حركية الإنشاء وارتفاع نسب الشطب في (م ص م) الخاصة:

إنه، ومن خلال تتبع حركية (م ص م) الخاصة، ليظهر جليا ضعف حركية إنشاء وإعادة تنشيط هذا النوع من المؤسسات في الجزائر خلال الفترة المدروسة، كما يظهر أثر تقييد عمليات الشطب لتطور تعداد هذه المؤسسات؛ إذ تم شطب 22,37% من مجموع ما تم إنشاؤه وما أعيد تنشيطه خلال الفترة المدروسة، رغم كل الجهود المبذولة والتسهيلات الموفَّرة.

إن لكل مؤسسة دورة حياة،[8] لكن أن تكون نهايات (م ص م) في الجزائر بهذه النسبة فهذا يستدعي البحث في الأسباب الكامنة وراء ذلك، ولقد بررت الوزارة المكلَّفة ذلك بأن (م ص م) قد تلحق بها تغييرات كبيرة في حياتها الاقتصادية تؤدي إلى إلغاء أعمالها، وإن التغيرات الأكثر شيوعا هي: تغيير الوضعية Statut و/أو المقر الاجتماعي،

[8] يعتبر الاقتصادي الأمريكي Raymond Vernon أول من تكلم عن دورة حياة المنتوج، انظر: (Raymond, 1966, pp. 190-207)

تغير النشاط، وإنشاء مؤسسات جديدة. وقد تبين للوزارة بعد المعالجة، المعمقة، لشطب (م ص م) على مستوى هيئات التسجيل (CNRC) وكذا التصريحات لدى (CNAS) أن المؤسسات في حالة شطب تشطب، غالبا، إداريا فقط.[9]

يخضع التسجيل في السجل التجاري، سواء كانت المؤسسة معنوية أو طبيعية، لعدة شروط وأحكام تحددها القوانين المعمول بها، كما أن أي تعديل في وضعية و/أو نشاط المؤسسة، يجب التصريح به لدى مصالح المركز الوطني للسجل التجاري، (ج ج د ش، 1997) ويعاقب القانون على عدم التصريح بأي تعديل في وضعية ونشاط المؤسسة بغرامة مالية وبسحب السجل التجاري، (ج ج د ش، 2004) ويجب على المركز الوطني للسجل التجاري أن يرسل، في أجل 15 يوما التي تلي الشهر السابق، كل العمليات التي تتعلق بعمليات التسجيل في السجل التجاري المنجزة خلال الشهر المعني، إلى مصالح كل من الضرائب وصناديق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء والإحصاء.(المادة 42 من القانون رقم 04-08، المشار إليه أعلاه). ثم إن الحالات الممكنة الداعية إلى الشطب من السجل التجاري وشروطه بالنسبة للمؤسسات الطبيعية والمعنوية محددة في نصوص المواد 22-24 من المرسوم التنفيذي رقم 97-41 المعدَّلة بالمواد 20-23 من المرسوم التنفيذي 15-115.

لذلك، يبدو تبرير الوزارة المعنية بقطاع (م ص م) بشأن ارتفاع نسب الشطب غير مقنع من وجهين مختلفين، حيث تلحق بعدم التصريح بشأن أي تغيير إداري يمس المؤسسة، لدى المصالح المختصة وفي آجال محددة، غرامات مالية وعقوبات (سحب السجل التجاري)، كما أن تعميم أسباب الشطب في الأسباب الإدارية فقط يعتبر غير مقنع أساسا.

ولقد خلصت دراسة أعدها موقع Quake Capital إلى وجود 10 أسباب رئيسية تؤدي إلى شطب المؤسسات (الناشئة خصوصا) مع نسبة كل سبب وهي: قلة حاجة السوق للمشروع (42%)، نقص السيولة (29%)، ضعف الفريق المؤسس (23%)، قوة المنافسة (19%)، السعر المناسب (18%)، ضعف المنتج (17%)، غياب نموذج العمل التجاري (17%)، خطط تسويقية غير ناجحة (14%)، إهمال آراء الزبائن (14%)، التوقيت السيئ (13%). (MEDIUM, 2018)

وتوصلت دراسة أعدها Richard Watson إلى أن متوسط عمر الشركات الأمريكية العملاقة قد انخفض من 67 سنة في عشرينيات القرن الماضي إلى 15 سنة في 2017، كما توقعت الدراسة بأن 75% منها الموجودة في 2017 لن تظل على قيد الحياة بحلول سنة 2027، ونفس الاتجاه ينطبق على الشركات البريطانية حيث 24 شركة فقط من بين أهم 100 شركة بريطانية في 1984 بقيت موجودة في 2012. والأمر نفسه ينسحب على (م ص م)، بل وأكثر. وخلصت الدراسة إلى وجود مؤشرات قد تنبئ باحتمال وفاة الشركة، وهي: استقالة الكفاءات، عدم إضافة زبائن جدد خلال مدة تتجاوز 06 أشهر، انكماش متوسط مبيعات الزبائن الأوفياء، تراجع حجم الأرباح المعاد استثمارها داخل المؤسسة، عدم إضافة منتجات جديدة خلال مدة 06 أشهر إلى سنة، مركزية القرار وغياب التشاور، خلل مستمر في نظام المعلومات، الانزعاج من النقد، الترقية لا على أساس الكفاءة، غياب أو رداءة خدمة ما بعد البيع، الاستدانة المفرطة، التقشف في التسويق، رفض الأفكار الجديدة، غياب العناصر الشابة في الطاقم القيادي، كثرة الصراعات بين الشركاء أو المسيرين، تراكم المخزون الراكد، غياب أو ضعف ميزانية التدريب والتطوير، الاعتماد على مورد مالي واحد، ارتفاع نسبة التكاليف الثابتة إلى مجموع التكاليف.(IMPERIAL, 2017) إن معرفة هذه المؤشرات قد تساعد في اتخاذ إجراءات لضمان البقاء.

[9] هذا التبرير صادر عن وزارتين مختلفتين مكلفتين ب (م ص م)، انظر: (Ministère de la PME et de l'Artisanat, 2010, p. 06) وانظر: (Ministère de l'Industrie de la PME et de la Promotion de l'Investissement, 2011, p. 09)

في سنة 2016، قامت المديرية العامة للدراسات بوزارة الصناعة والمناجم بعمل استبيان شمل المؤسسات الصناعية والمنجمية (العامة والخاصة) غطى سنتي نشاط (2015 و2016) بغية معرفة أهم التحديات التي تواجهها (م ص م) وقد تؤدي إلى شطبها. خلص الاستبيان إلى وجود 10 تحديات تؤثر على نشاط (م ص م) الخاصة، شملت:[10] اليد العاملة (توفرها، كلفتها وجودتها)، البنية التحتية (عدم ملاءمة مكان العمل، كلفة الإيجار المرتفعة)، القروض والضرائب (الحصول على القرض، الفوائد المرتفعة، عمل البنوك، الجباية المرتفعة، عمل الإدارة الضريبية)، المواد الأولية والتجهيزات (توفر المواد الأولية، توفر قطع الغيار، توفر التجهيزات)، المنافذ (المنافسة غير المتكافئة، المنافسة، خدمات التوزيع)، خدمات الرقابة والإدارة (عمل إدارة الرقابة على الجودة، عمل خدمات النظافة، خدمات قمع التقليد، البيروقراطية)، الجمارك (الرسوم الجمركية المرتفعة على المواد المستوردة، الرسوم الجمركية المنخفضة على الصادرات، عمل الجمارك)، الوصول للمعلومة (معلومات إحصائية، تقنية، خدمات الاستشارة)، النقل (البري، الجوي، بالسكك الحديدية، البحري).

يمكن تمثيل هذه التحديات في الشكل الموالي:

شكل رقم (04): التحديات المؤثرة على نشاط (م ص م) الصناعية الخاصة في الجزائر سنة 2016

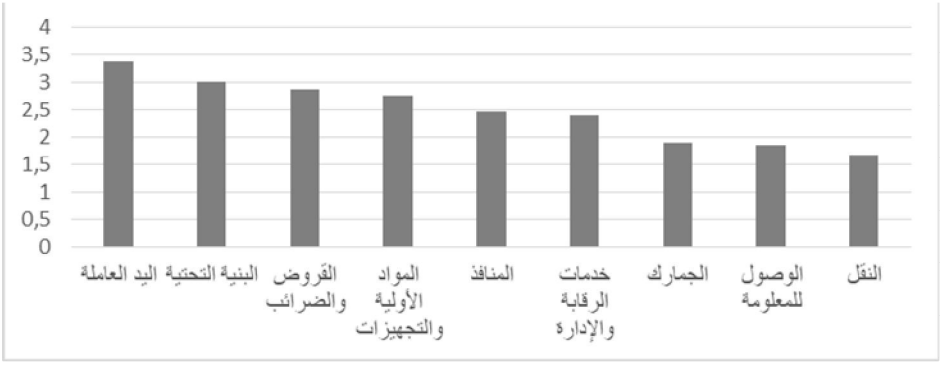

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: (Ministère de l'industrie et des mines, 2017, pp. 39-40)

تتمثل أهم التحديات التي تواجهها (م ص م) الخاصة الصناعية في الجزائر، حسب نتائج الاستبيان، في: تكلفة اليد العاملة (3,48)، جودة اليد العاملة (3,41)، الجباية المرتفعة (3,32)، كلفة الإيجار المرتفعة (3,21)، البيروقراطية (3,13)، المنافسة غير المتكافئة (3,10)، وفرة المواد الأولية (2,90)، أسعار الفائدة المرتفعة (2,80)، وفرة قطع الغيار (2,74)، ووفرة التجهيزات (2,68).

إنه، ورغم كل الجهود المبذولة لتطوير (م ص م) في الجزائر، ما يزال هناك الكثير للقيام به لغرض ربط حلقات عمليات إنشاء وإنماء وديمومة لهذه المؤسسات.

[10] هذه التحديات مرتبة حسب الوزن النسبي لكل تحدٍ، علما أن المقياس المستخدم هو ضمن المجال 01 إلى 05، ويمثل المقياس 05 الأكثر تأثيرا.

يوضح الجدول التالي مرتبة الجزائر في تقارير البنك الدولي حول سهولة ممارسة أنشطة الأعمال.

جدول رقم (09): مرتبة الجزائر في تقارير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال خلال الفترة 2010-2020

السنة	مرتبة سهولة ممارسة أنشطة الأعمال	بدء نشاط تجاري	استخراج تراخيص البناء	تسجيل الملكية	الحصول على الائتمان	حماية المستثمرين الأقلية	إنفاذ العقود	تسوية حالات الإعسار	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود	الحصول على الكهرباء
2010	136/183	148	110	160	135	73	123	51	168	122	-
2011	136/183	150	113	165	138	74	127	51	168	124	-
2012	148/183	153	118	167	150	79	122	59	164	127	164
2013	152/185	156	138	172	129	82	126	62	170	129	165
2014	153/189	164	147	176	130	98	129	60	174	133	148
2015	154/189	141	127	157	171	132	120	97	176	131	147
2016	163/189	145	122	163	174	174	106	73	169	176	130
2017	156/190	142	77	162	175	173	102	74	155	178	118
2018	166/190	146	146	163	177	170	103	71	157	181	120
2019	157/190	150	129	165	178	168	112	76	156	173	106
2020	157/190	152	121	165	181	179	113	81	158	172	102

Source: (IBRD, 2010-2020)

إن المفارقة التي تظهر من الجدول أعلاه أن الجزائر ترتَّحت بين المركزين 148 و164 خلال الفترة 2010-2020 في معيار 'بدء نشاط تجاري'، بينما احتلت مراكز مقبولة فيما يتعلق بمعيار 'تسوية حالات الإعسار Resolving insolvency' وكأننا أمام مشهد يُسعى فيه لتسوية حالات الإعسار والإفلاس وشطب المؤسسات بدل السعي نحو الإنشاء والإنماء والديمومة، وهي حقيقة لها ما يبررها؛ حيث تم خلال الفترة 2010-2019 شطب 22,37% من مجموع ما تم إنشاؤه وما أعيد تنشيطه من (م ص م) خاصة، رغم كل الجهود المبذولة والتسهيلات الموفَّرة.

3. متطلبات استدامة (م ص م)

إن البحث في ديمغرافية (م ص م) يكشف الكثير من مواقع الخلل التي ينبغي مراجعتها، حيث أضحى الاعتناء بهذا القطاع ضرورة اقتصادية ملحة. ويعتبر التمكين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حلقة مهمة لربط سلسلة الإنشاء والإنماء والديمومة، وذلك بغرض استدامة هذه المؤسسات.

تعبر استدامة (م ص م) عن سعي المؤسسة إلى تحقيق مجموعة من المتطلبات تضمن لها بقاءها واستمراريتها في النشاط، من خلال توجيه أهدافها صوب ثلاثة أبعاد تتمثل في: البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، والبعد البيئي. (Leat, Cesar Revoredo-Giha, & Chrysa Lamprinopoulou, 2011, pp. 629-631)

يوضح الشكل التالي ترابط أبعاد الاستدامة.

شكل رقم (05): ترابط أبعاد الاستدامة

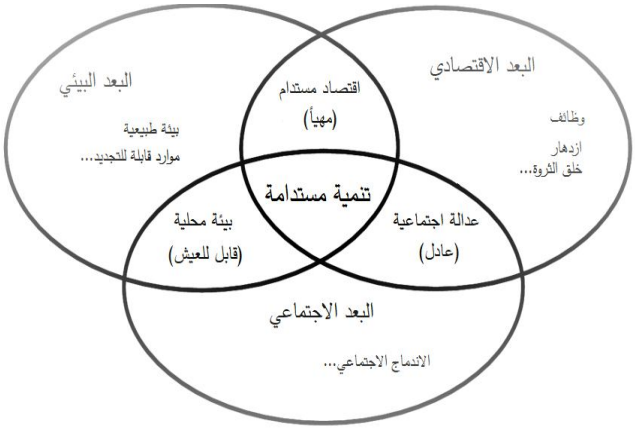

Source: (Leat, Cesar Revoredo-Giha, & Chrysa Lamprinopoulou, 2011, p. 608).

إنه لينبغي على (م ص م)، لضمان بقائها واستمراريتها في السوق، تلبية متطلبات الاستدامة؛ بأبعادها، من خلال التزامها أن تكون أكثر استجابة لما يحدث حولها، من منطلق وجود دافع داخلي نابع من رغبتها في البقاء والاستمرارية. ويتم، في هذا الإطار، التمييز بين أربعة أنواع من (م ص م) تبعا لمدى تبنيها لمتطلبات الاستدامة، استنادا إلى محورين أساسيين محددين لأبعاد الاستدامة هما: التوجه المستدام (أنشطة اجتماعية وبيئية) والتوجه المقاولاتي (الاستباقية 'Proactivity'، المخاطرة، والابتكار). كما يلي:

- (م ص م) تفاعلية (Reactive)، وتتميز بتطبيق محدود للأنشطة الاجتماعية والبيئية مع توجه ضعيف نحو المقاولاتية،
- (م ص م) مناضلة (Militant)، وتتميز بالتفوق في تطبيق الأنشطة الاجتماعية والبيئية مع ضعف في الجانب المقاولاتي،
- (م ص م) تقليدية (Traditionalist)، وتتميز بتوجه عالٍ نحو المقاولاتية مع تطبيق محدود للأنشطة الاجتماعية والبيئية،
- (م ص م) استراتيجية (Strategic)، تتفوق هذه المؤسسات في الأبعاد الثلاثة للاستدامة.

يوضح الشكل التالي مصفوفة استدامة (م ص م).

شكل رقم (06): مصفوفة استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

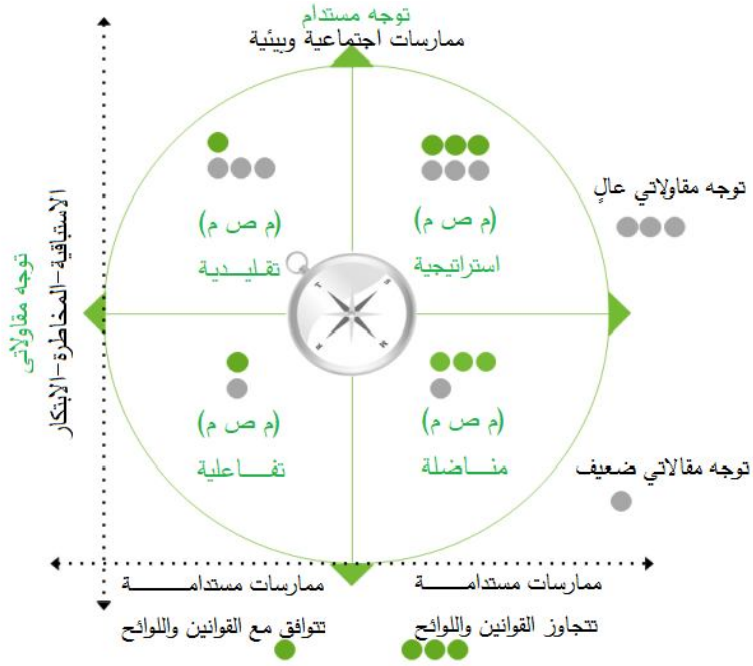

Source: (François Labelle, Martine Spence, & Jean-Marie Courr, 2016, p. 09)

تفرض التحديات التي تواجهها (م ص م)، والتي أدت إلى تزايد نسب شطبها، السعي نحو تحقيق متطلبات الاستدامة انطلاقا من رغبتها في البقاء والاستمرارية. وفضلا عن الجهود التي تبذلها (م ص م) ضمن هذا المضمار، ينبغي أن تتدخل الدولة لغرض توجيه ممارسات وأنشطة الاستدامة، حتى ترتبط حلقات عمليات الإنشاء والإنماء والديمومة، من خلال السياسة العامة. (Doucin, 2011)

يمكن أن تتدخل الدولة لتوجيه ممارسات الاستدامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال عدة مداخل، كالمدخل المعلوماتي (الاقناع، التدريب...)، المدخل الاقتصادي (التحفيز، المكافآت، الإعفاءات الضريبية...)، والمدخل القانوني (القوانين، الأنظمة، والتشريعات). وإن توجيه وتحفيز هذه الممارسات يكون بأحد اتجاهين:

- تدخل مباشر، من خلال: وضع إطار عام للاستدامة، توجيه أهداف (م ص م) نحو تحقيق أبعاد الاستدامة، توجيه السياسات العامة صوب التركيز على ربط حلقات الانشاء والإنماء والديمومة.
- تدخل غير مباشر، ويشمل: التسهيلات، تطوير الخبرات، والتنسيق بين مختلف الأطراف ذات العلاقة باستدامة (م ص م).

إن حجم الفاقد في قطاع (م ص م) كبير، حيث تؤثر نسب الشطب المرتفعة على أعداد هذه المؤسسات وعلى أدائها المنشود، ولتدارك الوضع ينبغي الابتعاد عن المقاربة الاجتماعية تماشيا مع التطور الاقتصادي الحاصل. وضمن المساعي المبذولة في هذا الإطار، تم تغيير تسمية الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) إلى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE)، (ج ج د ش، 2020) بغية رفع الصعوبات المواجهة لتطوير جهاز دعم إحداث النشاطات من طرف الوكالة وحاملي المشاريع وبالتالي ضمان ديمومة المشاريع، وهذا بعد تحويل سلطة الوصاية على الوكالة من وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي إلى وزارة (م ص م) والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة، ثم إلى الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالمؤسسات المصغرة. (ج ج د ش، 2020) كما وهناك توجه ملحوظ نحو

المؤسسات الناشئة (startups)، حيث تم، مثلا، الإعلان عن إطلاق صندوق تمويل المؤسسات الناشئة في 2020/10/03 من خلال شراكة بين الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة وبين ستة بنوك عمومية. بيد أن هذا التوجه بحد ذاته بحاجة إلى مرافقة وتقييم.

IV.الخلاصة:

يعتبر قطاع (م ص م) واعداً، ولقد سعت الجزائر إلى محاولة إيجاد بيئة قانونية ومؤسساتية لدعم هذا القطاع باتخاذ عدة تدابير لتشجيع إنشاء (م ص م) وتحسين بيئتها وترقية ثقافة المقاولة وتشجيع المناولة. وإن البحث في ديمغرافية (م ص م) يكشف أن التمكين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبر حلقة مهمة لربط سلسلة الإنشاء والإنماء والديمومة، حيث ما زالت هذه المؤسسات، رغم أهميتها، تواجه الكثير من التحديات، تؤثر على نموها وديمومتها، فضلا على كون نسبة الإنشاء ضعيفة بالأساس.

إن التحديات التي تواجهها (م ص م) تفرض السعي نحو تحقيق متطلبات الاستدامة انطلاقا من رغبتها في البقاء والاستمرارية، وفضلا عن الجهود التي تبذلها المؤسسات في هذا الشأن، ينبغي أن تتدخل الدولة لغرض توجيه ممارسات وأنشطة الاستدامة حتى ترتبط حلقات عمليات الإنشاء والإنماء والديمومة، من خلال السياسة العامة.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من **النتائج**، من أهمها:

- إن وفاة (شطب) المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر ظاهرة طبيعية، لكن غير الطبيعي هو أن تصل معدلات الشطب قياسا إلى الإنشاء وإعادة الإنشاء إلى 21,99% بالنسبة للمؤسسات المعنوية و22,75% بالنسبة للمؤسسات الطبيعية. أي أنه تم شطب 22,37% من مجموع ما تم إنشاؤه وما أعيد تنشيطه من (م ص م) خاصة خلال الفترة 2010-2019.

- قدِّر معدل النمو في أعداد المؤسسات المعنوية بـ 06,95% والطبيعية بـ 08,77%، خلال الفترة المدروسة، وهو ما يبين تقييد عمليات الشطب لتطور هذه المؤسسات.

- شغلت سنة 2016 و2018 المركز الأول من حيث عدد حالات الشطب المسجلة في المؤسسات المعنوية بنسبة 24,71% إلى إجمالي حالات الشطب، بينما شغلت سنة 2017 و2016 المركز الأول في المؤسسات الطبيعية بنسبة 60,54% إلى الإجمالي.

- احتلت الجزائر مراكز غير مرضية في تقارير القيام بأنشطة الأعمال الصادرة عن البنك الدولي فيما يتعلق ببند بدء نشاط تجاري (المراكز 148-164) خلال الفترة 2010-2020، بينما احتلت مراكز مقبولة في بند تسوية حالات الإعسار (المراكز 51-97).

- تواجه (م ص م) عدة تحديات تعمل على تفكيك سلسلة الإنشاء والإنماء والديمومة، وإن تبرير الوزارة المكلفة بالقطاع أن المؤسسات في حالة شطب تشطب، غالبا، إداريا فقط، هو تبرير لا يعبر عن تلك التحديات التي تواجهها هذه المؤسسات.

- تعبر استدامة (م ص م) عن سعي المؤسسة لتحقيق مجموعة من المتطلبات تضمن لها البقاء والاستمرارية، من خلال توجيه أهدافها صوب أبعاد الاستدامة. وإن التمكين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضرورةٌ اقتصادية لربط سلسلة الإنشاء والإنماء والتمكين لتحقيق استدامة هذه المؤسسات.

- إن العدول عن المقاربة الاجتماعية إلى المقاربة المقاولاتية يعد مهما لتوجيه (م ص م) صوب تحقيق أبعاد الاستدامة، وإن التوجه نحو المؤسسات الناشئة بحد ذاته بحاجة إلى مرافقة وتقييم.

ويمكن تقديم بعض **الاقتراحات** التي من شأنها مساعدة (م ص م) على مواجهة تحديات الاستدامة:

- إن التمكين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ينبع من رغبة هذه المؤسسات في البقاء والاستمرارية ويتطلب توفير المزيد من آليات الدعم والتمكين من طرف الدولة، لتحقيق متطلبات الاستدامة.

- نتج عن الاعتماد على المقاربة الاجتماعية في قطاع (م ص م) نتائج دون المأمول، لذلك ينبغي اعتماد المقاربة المقاولاتية.

- تفرض التحديات التي تواجهها (م ص م) ضرورة تذليل العقبات التي تحد من قدرتها على البقاء والاستمرارية والتي من أهمها: نقص تأهيل العنصر البشري، ضعف البنى التحتية، صعوبة الحصول على القروض، وارتفاع نسب الضرائب.

V.الهوامش والإحالات:

- *ANDI*. (2020). Récupéré sur http://www.andi.dz/index.php/ar/
- *ANDPME*. (2020). Récupéré sur http://www.andpme.org.dz/index.php/fr/mise-a-niveau-3
- *ANGEM*. (2020). Récupéré sur https://www.angem.dz/ar/home.php
- *ANIREF*. (2020). Récupéré sur http://www.aniref.dz/index.php/fr/
- *ANSEJ*. (2020). Récupéré sur http://www.ansej.org.dz/index.php/fr/
- *CGCI*. (2020). Récupéré sur http://www.cgci.dz/index.php/fr/
- *CNAC*. (2020). Récupéré sur https://www.cnac.dz/site_cnac_new/Web%20Pages/Fr/FR_Accueil.aspx
- Doucin, M. (2011). Corporate social responsibility: private self-regulation is not enough. *Private Sector Opinion 66103*(24). Retrieved 07 27, 2020, from http://documents.worldbank.org/curated/en/731511468325284128/Corporate-social-responsibility-private-self-regulation-is-not-enough
- European commission. (November 2017). *focus on self-employment*. annual report on European SMEs 2016/2017, Brussels, Belgium. Retrieved 06 25, 2020, from https://www.smeacademy.eu/uploads/5/2/4/2/52422965/171217_annual_report_-_eu_smes_2016-2017.pdf
- *FGAR*. (2020). Récupéré sur https://www.fgar.dz/portal/ar
- François Labelle, Martine Spence, & Jean-Marie Courr. (2016). A practice-based typology of sustainable SMEs: development of a sustainability compass, 2016/2 (Vol. 11),. *Revue de l'organisation responsable, 11*(2). Retrieved 09 29, 2019, from https://www.cairn.info/revue-de-l-organisation-responsable-2016-2-page-5.htm
- IBRD. (2010-2020). *International Bank for Reconstruction and Development, Annual Reports*. The World Bank. Retrieved 12 17, 2020, from https://www.doingbusiness.org/en/reports/global-reports
- *IMPERIAL*. (2017, 01 17). Consulté le 09 30, 2018, sur https://www.imperial.ac.uk/business-school/blogs/executive-education/why-companies-die/, published: 17 January 2017, accessed 30 September 2018.
- *INPED*. (2020). Récupéré sur http://www.inped.edu.dz/inped/index.php
- Leat, P., Cesar Revoredo-Giha, & Chrysa Lamprinopoulou. (2011). Scotland's Food and Drink Policy Discussion: Sustainability Issues in the Food Supply Chain. *Sustainability, 3*(4). doi:https://doi.org/10.3390/su3040605
- Mauricio Quintero-Angel, C. C.-M.-T.-C. (2018). *Opportunities and challenges for Sustainable Business and Strategic Planning in Small and Medium Enterprises (SMEs)*.

- Mauricio Quintero-Angel, C. C.-M.-T.-C. (2018). *Opportunities and challenges for Sustainable Business and Strategic Planning in Small and Medium Enterprises (SMEs)*. doi:DOI: 10.4018/978-1-5225-3537-9.ch009

- *MDIPI*. (2020). Récupéré sur http://www.mdipi.gov.dz/?Les-societes-de-capital

- *MDIPI*. (2020). Récupéré sur http://www.mdipi.gov.dz/?Le-fonds-de-caution-mutuelle-de

- *MEDIUM*. (2018, 06 24). Retrieved 09 30, 2018, from https://medium.com/swlh/the-top-10-reasons-startups-fail-ab3196d70568

- Mihai, A. B.-S. (2019). An Integrated Framework on the Sustainability of SMEs. *Sustainability*.

- Ministère de l'industrie. (2011-2020). *Bulletins d'information statistique de la PME N° 18-36*. Annuel, Alger. Récupéré sur http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique

- Ministère de l'industrie et des mines. (2017). *Bulletins d'information statistique de la PME N° 30*. Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information, Alger. Consulté le 07 04, 2020, sur http://www.mdipi.gov.dz/IMG/pdf/Bulletin_PME_N_30_vff.pdf

- MSB Jayasundara, P. R. (2019). *The Nature of Sustainability Challenge in Small and Medium Enterprises and its Management.* MPAR. doi:https://mpra.ub.uni-muenchen.de/98418/1/MPRA_paper_98418.pdf

- MSB Jayasundara, P. R. (2019). The Nature of Sustainability Challenge in Small and Medium Enterprises and its Management.

- ج ج د ش. (19 01، 1997). المرسوم التنفيذي رقم 97-41 المؤرخ في 18 يناير 1997، المتعلق بشروط القيد في السجل التجاري المعدل والمتمم، الملغى بالمرسوم التنفيذي رقم 15-111 المؤرخ 03 مايو 2015 المحدد لكيفيات القيد والتعديل والشطب في السجل التجاري. تاريخ الاسترداد 06 08، 2020، من http://www.joradp.dz/HAR/Index.htm

- ج ج د ش. (14 06، 1998). المرسوم التنفيذي رقم 98-200 المؤرخ في 14 صفر عام 1419 الموافق لـ 9 جوان 1998 والمتضمن إحداث صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع وتحديد قانونه الأساسي، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 03-106. *الجريدة الرسمية*(42). تاريخ الاسترداد 08 07، 2020، من http://www.joradp.dz/HAR/Index.htm

- ج ج د ش. (15 12، 2001). القانون رقم 01-18 المؤرخ في 2001/12/12 والمتضمن القانون التوجيهي لترقية (م ص م). *الجريدة الرسمية*(77). تاريخ الاسترداد 25 06، 2020، من http://www.joradp.dz/HAR/Index.htm

- ج ج د ش. (26 02، 2003 A). المادة 02 من المرسوم التنفيذي 03-80 المؤرخ في 25/ 02/ 2003 المتضمن انشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية (م ص م) وتنظيمه وعمله. *الجريدة الرسمية*(13). تاريخ الاسترداد 27 06، 2020، من http://www.joradp.dz/FTP/jo-arabe/2003/A2003013.pdf

- ج ج د ش. (26 02، 2003 B). المادة 01 و02 من المرسوم التنفيذي 03-78 المؤرخ في 25/ 02/ 2003 المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، الصادرة بتاريخ 26/ 02/ 2003، العدد 13. *الجريدة الرسمية*(13). تاريخ الاسترداد 29 06، 2020، من http://www.joradp.dz/FTP/jo-arabe/2003/A2003013.pdf

- ج ج د ش. (26 02، 2003 C). المادة 01 من المرسوم التنفيذي 03-79 المؤرخ في 25/ 02/ 2003 المتضمن القانون الأساسي لمراكز تسيير (م ص م) ومهامها وتنظيمها، بتاريخ 26/ 02/ 2003، العدد 13. *الجريدة الرسمية*(13). تاريخ الاسترداد 29 06 2020، من http://www.joradp.dz/FTP/jo-arabe/2003/A2003013.pdf

- ج ج د ش. (18 08، 2004). المادة 37 من القانون رقم 04-08 المؤرخ في 14 غشت 2004، المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية. *الجريدة الرسمية*(52). تاريخ الاسترداد 02 08، 2020، من http://www.joradp.dz/FTP/jo-arabe/2004/A2004052.pdf

- ج ج د ش. (11 01، 2017 A). المواد 08-10 من القانون رقم 17-02 المؤرخ في 2017/01/10 والمتضمن القانون التوجيهي لتطوير (م ص م). *الجريدة الرسمية*(02). تاريخ الاسترداد 27 06، 2020، من http://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/2017/A2017002.pdf

- ج ج د ش. (11 06، 2017 B). المرسوم التنفيذي رقم 17- 194 المتضمن انشاء المجلس الوطني للتشاور من اجل تطوير (م ص م) وتنظيمه وسيره، الملغي لأحكام م/ت رقم 03- 80 المؤرخ في 2003/02/25 المتضمن إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية (م ص م) وتنظيم عمله، المعدل والمتمم. *الجريدة الرسمية*(36)، 11-14. تاريخ الاسترداد 10 10، 2019، من http://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/2017/A2017036.pdf

- ج ج د ش. (04 07، 2018). المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 18-170 المؤرخ في 26/ 06/ 2018، المتضمن تحديد مهام وكالة تطوير (م ص م) وترقية الابتكار وتنظيمها وسيرها،، ج ج د ش، العدد 39، السنة 35، الصادرة بتاريخ 04/ 07/ 2018. *الجريدة الرسمية*(39). تاريخ الاسترداد 04 07، 2020، من http://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/2018/A2018039.pdf

- ج ج د ش. (25 11، 2020). المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، وبغير تسميتها. *الجريدة الرسمية*(70). تم الاسترداد من http://www.joradp.dz/FTP/jo-pc/2020/A2020070.pdf

- ج ج د ش. (20 07، 2020). م/ت 20-186 (20 يوليو 2020) الذي يسند إلى الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بالمؤسسات المصغرة، سلطة الوصاية على (ANSEJ)، الملغي لأحكام م/ ت 20-110 (05 مايو 2020) الذي يسند إلى وزير (م ص م) والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة، سلطة الوصاية على (ANSEJ). *الجريدة الرسمية*(41). تاريخ الاسترداد 30 11، 2020، من http://www.joradp.dz/FTP/jo-pc/2020/A2020041.pdf